

وزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

قرار رقم ٣٤٨ لسنة ٢٠١٥

وزير الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

بعد الاطلاع على القانون رقم ٦١ لسنة ١٩٦٣ بإصدار قانون الهيئات العامة ؛

وعلى قانون نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨ ولائحته

التنفيذية وتعديلاتهما ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٨٩ لسنة ٢٠١٤ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٥ بإصدار قانون الخدمة المدنية

؛

وعلى الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤ - ٢٠١٨) الصادرة عن رئاسة مجلس

الوزراء بتاريخ ٢٠١٤/١٢/٩ ؛

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١١ لسنة ٢٠١٤ والمعدل بالقرار رقم ٥١٩ لسنة

٢٠١٤ ؛

وعلى كتاب أمين عام مجلس الوزراء المؤرخ ٢٠١٥/٣/٢٢ بشأن القرارات الصادرة عن

مجلس الوزراء بجلسته رقم (٣٥) المنعقدة برئاسة السيد المهندس/ إبراهيم محلب - رئيس

المجلس بتاريخ ٢٠١٥/٣/١٨ ؛

وعلى كتاب رئيس قطاع مكتب الوزير بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٥ ؛

وعلى مذكرة رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة المؤرخة

٢٠١٥/٤/١٢ ؛

قرر :

(مادة أولى)

تُشكل اللجنة الرئيسية لمكافحة الفساد بالوزارة برئاسة الدكتور المهندس/ حسن أحمد عبد

المجيد - رئيس مجلس إدارة الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة وممثل وزارة الصناعة

والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة باللجنة الفرعية التنسيقية لمكافحة الفساد بهيئة الرقابة

الإدارية ، وعضوية كل من السادة :

١ - الدكتور/ أحمد حسن إبراهيم - رئيس الإدارة المركزية للدراسات النقدية والمالية -

قطاع بحوث التسويق والدراسات السلعية والمعلومات .

٢ - الأستاذة/ أماني الوصال عبد الحافظ - القائم بأعمال رئيس الجهاز التنفيذي

لصندوق تنمية الصادرات .

- ٣ - الأستاذ/ على أمين على عبد الصمد - رئيس الإدارة المركزية للتنمية الإدارية بقطاع الخدمات المركزية .
- ٤ - الأستاذ/ سيد عبد العزيز حسن - رئيس الإدارة المركزية لشئون مكتب الوزير .
- ٥ - الأستاذ/ طه عبد الرحمن طه - رئيس الإدارة المركزية للموارد البشرية بالهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات .
- ٦ - الأستاذ/ ناصر عبد العزيز منصور غنيم - رئيس الإدارة المركزية لمعامل القاهرة بمصلحة الكيمياء .
- ٧ - المهندسة/ مديحة رفعت محمد - مدير عام البرامج بمصلحة الكفاية الإنتاجية والتدريب المهني .
- ٨ - الأستاذ/ حسام فتحى عبد العزيز - رئيس القطاع المركزى للشئون المالية والإدارية بالصندوق الاجتماعى للتنمية .
- ٩ - المهندسة/ جانبى رشدى عبد الملك - مدير عام المكتب الفنى لرئيس الهيئة العامة للتنمية الصناعية .
- ١٠ - الأستاذ/ ريجان محمد هاشم - مدير عام الإدارة العامة للترويج والفرص بقطاع نقطة التجارة الدولية .
- ١١ - المهندس/ محمد حسن محمد عبد الحليم - مدير عام مركز المعلومات والاتصالات بالمجلس الوطنى للاعتماد .
- ١٢ - الأستاذة/ هويدا محمد طه قنديل - مدير عام التحليل المالى بديوان عام الوزارة - شئون الصناعة .
- ١٣ - الأستاذ/ مصطفى عبد اللطيف مصطفى - مدير عام التحقيقات والشكاوى والنظلمات بالجهاز التنفيذى للمشروعات الصناعية التعدينية .
- ١٤ - الأستاذ/ صفوت رستم المصيلحى الشهاوى - مدير عام فرع الهيئة العامة للتحكيم واختبارات القطن بالقاهرة .
- ١٥ - الأستاذ/ عاطف محمد عطا الله عليان - مدير عام التكاليف والموازنة التخطيطية بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية .
- ١٦ - الأستاذ/ أحمد محمود عبد الخالق - مدير عام الأمن بمصلحة الرقابة الصناعية .
- ١٧ - الأستاذ/ عصام عبد الرازق أبو العلا - مدير عام الإدارة العامة للتنظيم والإدارة بديوان عام الوزارة - شئون الصناعة .
- ١٨ - الأستاذ/ هانى ماهر ديب - مدير عام الشئون القانونية بالهيئة العامة للمعارض والمؤتمرات .

١٩ - الأستاذ/ خالد إبراهيم عبد الله - مدير عام المعلومات بقطاعى الاتفاقات التجارية والتجارة الخارجية .

٢٠ - الأستاذة/ أسماء عبد المحسن عبد العظيم - الأمين العام للجنة الوطنية لنظم إدارة مكافحة الرشوة بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة .
على أن يتولى المستشار القانونى للوزير لشئون الصناعة المراجعة القانونية لكافة أعمال اللجنة الرئيسية .
(مادة ثانية)

تختص اللجنة بتفعيل الخطة الرئيسية التنفيذية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد (٢٠١٤ - ٢٠١٥) بوزارة الصناعة والتجارة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الصادرة عن اللجنة التنسيقية لمكافحة الفساد برئاسة رئيس مجلس الوزراء ، وذلك على النحو الوارد تفصيلاً ببنود الاستراتيجية .
(مادة ثالثة)

يتم تشكيل لجنة فرعية بكل جهة من الجهات التابعة للوزارة والمشار إليها بعاليه ، على أن يكون ممثل الجهة فى اللجنة الرئيسية لمكافحة الفساد هو رئيس هذه اللجنة الفرعية بالجهة مع اختيار أعضاء هذه اللجان الفرعية من الشباب المشهود لهم بالنزاهة والشفافية (عضو فنى - مالى - إدارى - قانونى) .
(مادة رابعة)

تعرض اللجنة الرئيسية نتائج أعمالها علينا بصفة دورية .
(مادة خامسة)

تشكل الأمانة الفنية للجنة الرئيسية من العاملين بالهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة التى تستضيف اجتماعاتها برئاسة الكيمائية/ سمىة سيد الصفتى ، وعضوية اثنين من العاملين بالهيئة يتم اختيارهم من قبل رئيس اللجنة الرئيسية .
(مادة سادسة)

يُصرف لكل عضو من أعضاء اللجنة الرئيسية وكذلك الأمانة الفنية بدل حضور عن كل جلسة على النحو الوارد بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٥١١ لسنة ٢٠١٤ والمعدل بالقرار رقم ٥١٩ لسنة ٢٠١٤ المشار إليه وعلى أن تتولى كل جهة صرف البديل لممثليها .
(مادة سابعة)

للجنة الرئيسية أن تستعين بمن تراه للمساهمة فى إنجاز أعمالها .
(مادة ثامنة)

على جميع الجهات التابعة للوزارة تنفيذ هذا القرار .

(مادة تاسعة)

يُنشر هذا القرار في الوقائع المصرية .

صدر في ٢٠١٥/٥/٥

وزير الصناعة والتجارة

والمشروعات الصغيرة والمتوسطة

منير فخرى عبد النور